كيف أثبت الجنوب تطلعه للسلام؟

دلالات وأبعاد بيان الانتقالي الجنوبي

الأمناء تقرير خاص:

كما هو المعتاد، كانت القيادة الجنوبية ممثلة في المجلس الانتقالي عند الموعد، وبرهنت على مساعيها لتحقيق السلام وحرصها على تغليب الهدوء والاستقرار، لكنّ هذا الموقف الإنساني السياسي لن يمنع الجنوبيين من الدفاع عن أنفسهم.

تجلّت هذه السياسة الجنوبية، في ترحيب المجلس الانتقالي بقرار التحالف العربي بوقف إطلاق النار من جانب واحد، لمدة أسبوعين.

ودعت الإدارة العامة للشؤون الخارجية في المجلس الانتقالي الجنوبي، في بيان لها، إلى إيجاد آلية واضحة تضمن نجاح وقف إطلاق النار، وشددت على استعداد المجلس الانتقالي الجنوبي إلى مناقشة الآلية المناسبة لوقف إطلاق النار في جبهات انتشار القوات الجنوبية.

ونوهت خارجية الانتقالي باحتفاظ المجلس بمسؤولياته تجاه حماية السكان في الجنوب من أي تصعيد عسكري جديد.

وأشار البيان إلى الخطاب المتلفز للرئيس عيدروس الزبيدي، في 22 مارس الماضي، ودعوته مختلف القوى السياسية إلى تجاوز جميع الخلافات البينية وتوحيد الجهود لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد.

وأكدت الإدارة العامة للشؤون الخارجية، جاهزية المجلس الانتقالي الجنوبي للمشاركة البنّاءة في وضع الإجراءات المشتركة لتسهيل دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، لمواجهة فيروس كورونا فقط، وبث حياة جديدة في العملية السياسية، تمهد لوقف شامل ودائم لإطلاق النار.

وجددت تأكيدها على تمسك المجلس الانتقالي الجنوبي بالتزامه بتنفيذ اتفاق الرياض، باعتباره نقطة انطلاق لاستئناف المحادثات السياسية بقيادة أممية.

وطالبت التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بتفعيل اتفاق الرياض، من خلال مسعى حقيقي وجادّ تتبناه الدولتان الشقيقتان، مشددة على حكومة الشرعية التعامل بنهج مماثل للمجلس.

البيان الجنوبي يحمل التزامًا كاملًا من القيادة السياسية للعمل على تحقيق السلام والاستقرار، والحرص على توحيد الجهود من أجل حماية المدنيين وكذلك تفويت الفرصة على تفشي فيروس كورونا المستجد، الذي احتل العالم وقتل وأصاب كثيرًا من الناس.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يبرهن فيها الجنوب على حسن نواياه، فالقيادة الجنوبية كانت على الموعد أيضًا في التعاطي مع اتفاق الرياض، الموقع منذ أكثر من خمسة أشهر، لكنّه تعرّض لخروقات مفضوحة من حكومة الشرعية المخترقة إخوانيًا أفشلت الاتفاق على الأقل حتى الآن.

حرص الجنوب على السلام ينم عن نظرة إنسانية ثاقبة، لكنّ هذا الأمر لا يعني أنّ القيادة ستترك الوطن سهل المنال أمام أعدائه، فالمجلس الانتقالي سيظل ملتزمًا بالدفاع عن وطنه وشعبه من الأعداء الذين يتكالبون عليه، والحديث هنا عن الميليشيات الحوثية وشقيقتها الإخوانية.

يكرهون الجنوب ويحقدون على الانتقالي برهنت واقعة اختطاف رئيس القيادة المحلية للمجلس الانتقالي بمحافظة شبوة الشيخ علي محسن السليماني من قِبل الميليشيات الإخوانية التابعة لحكومة الشرعية، على كم العداء الهائل الذي يحمله هذا الفصيل الإرهابي للجنوب، قيادةً وشعبًا.

خسة الميليشيات الإخوانية تجلّت في كثير الاعتداءات على الجنوب وقيادته وشعبه، حيثُ يعمل هذا الفصيل الإرهابي على مدار الوقت على استهداف الوطن ومحاولة زعزعة استقراره وبث الفوضى على أراضيه.

مثل هذه الجرائم الإخوانية لا يمكن أن تهز الجنوب، فيظل التماسك الوطني بين الشعب والقيادة حجر عثرة أمام المؤامرة التي ينفذها أهل الشر بغية استهداف أمن الوطن والنيل من استقراره.

الجرائم الإخوانية ضد قيادات الجنوب تُعبّر عن حجم هائل من الكراهية والحقد من قِبل هذا الفصيل الإرهابي ضد القيادة الجنوبية، وهذه الحالة تعود في المقام الأول إلى الإنجازات الضخمة التي حققتها القيادة الجنوبية طوال الفترة الماضية.

إنجازات الانتقالي التي يحقد منها الإخوان، تنوعت بين المسارين السياسي والعسكري، وأحدثت كثيرًا من التقدم في توجّه الوطن نحو تحقيق حلم الشعب وفك الارتباط عن الشمال، وهو حلم جنوبي بدأ يرى النور بشكل واضح خلال هذه الآونة، لا سيّما بعدما أصبح صوت الجنوب يجوب العالم أجمع، تعبيرًا عن القضية وعدالتها.

ومن هنا نؤكّد: كلما استعرت المؤامرة الإخوانية على الجنوب وكلما زادت حدة الجرائم التي يتعرض لها أبناء الوطن، فإنّ مثل هذه الأمور تزيد من التماسك الوطني الذي يردع كل صنوف المؤامرات والاعتداءات.

الإصلاح.. الحاكم الفعلي في اليمن!

«الأمناء» متابعات خاصة:

منذ تشكيل جماعة الإخوان المسلمين في مصر في عام 1929 لم تنجح الجماعة بالوصول إلى السلطة إلا في عام 2012 حين تم انتخاب محمد مرسي رئيساً لمصر، لكن الجماعة التي تسلمت زمام الحكم في 24 يونيو 2012 لم تستطع البقاء في السلطة إلا عاماً واحداً فقط، حيث ثار الشعب ضد حكم الجماعة في ثورة 30 يونيو 2013 لتقوم القوات المسلحة بعزل مرسي في 3 يوليو 2013 ولتطوى مرحلة حكم الإخوان لمصر إلى الأبد.

بعد تسلمه مقاليد الحكم في مصر لم يستوعب مرسي أنه بات رئيساً لجمهورية مصر العربية، واستمر بتلقي التوجيهات من مرشد عام الجماعة محمد بديع والقيادي فيها خيرت الشاطر، وظل مرسي رئيسا صوريا بينما كان بديع والشاطر هما الحاكمان الفعليان، وهذا انعكاس لمنهجية العمل السري داخل التنظيم الدولي للجماعة.

خروج الشعب المصري في ثورة عارمة ضد حكم الجماعة جعل قيادة التنظيم الدولي يقومون بتقييم التجربة بغرض الاستفادة من إيجابياتها وسلبياتها في دول أخرى، حيث قرر التنظيم الدولي التمسك بمنهجية قيادة الظل بينما قرر عدم فاعلية الاستحواذ على منصب الرجل الأول ما دام سيطر السيطرة الفعلية على الحكم الذي تمارسه قيادة الظل، لكن ذلك يستدعي بالضرورة أن يكون الرجل الأول ضعيفاً أو من المقربين أو عديمي الحيلة، بما يسمح للقيادات الأدنى - والتابعة للجماعة - بالاستحواذ الكامل والتام على القرار، بينما تكون الجماعة بعيدا عن المسؤولية النظرية على الأقل طالما لا تحتل منصب الرجل الأول.

أسقط التنظيم الدولي لجماعة الإخوان استراتيجية الحكم هذه على اليمن والتي يمتلك فيها التنظيم الدولي نفوذا كبيرا من خلال تغلغله في الدولة العميقة خلال المراحل الماضية، ووجدت قيادات التنظيم أن الظروف في اليمن مواتية جدا وهي ترى أن المرحلة الانتقالية التالية لأحداث 2011 قد دفعت بالرجل الضعيف عبدربه منصور هادي إلى سدة الحكم، وإن بدا أن مقومات القوة المتمثلة في الشرعية الشعبية والدولية بين يديه إلا أنه لم ولن يحسن استخدامها بالتأكيد.

في عام 2013 دفعت جماعة الإخوان المسلمين بالقيادي فيها نصر طه مصطفى لمنصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية، والذي قدم إليه مسنودا بقيادات إخوانية يتم تأهيلها للمراحل التالية وكان من ضمن هذه القيادات الشاب عبدالله العليمي الذي قام نصر طه بتعيينه في منصب رئيس دائرة السلطة المحلية في المكتب.

تدرج العليمي بخطى متسارعة داخل المكتب حيث تم تعيينه نائبا لمدير المكتب ومن ثم مديرا للمكتب منذ 3 نوفمبر 2016، وليبدأ بممارسة مهمته المتمثلة بالبداية بتعطيل مؤسسة مكتب رئاسة الجمهورية من كادرها ومن دورها أيضا، وليتحول المكتب السيادي الأول في الجمهورية إلى سكرتارية مصغرة لعدد قليل من الأشخاص الذين ينتمون لحزب الإصلاح، وليمارس العليمي بعد ذلك دور الرئيس الفعلي.

كما دفع الإصلاح بالشيخ العيسي لمنصب نائب مدير المكتب للشؤون الاقتصادية، ويقود العيسي لوبيا فاسدا يقوم باحتكار بيع المشتقات النفطية بصفقات فساد بالمليارات وبعيدا عن المساءلة القانونية نتيجة ضمه لقيادات عليا ونافذة ضمن هذا اللوبي.

وباستيلاء حزب الإصلاح بشكل تام على مكتب رئاسة الجمهورية سيطر الحزب فعليا على صلاحيات الرئيس، حيث بات الإصلاح هو من يقوم بإصدار القرارات السيادية، ويتحكم بقرارات التعيين والإقصاء، كما يقوم بعرقلة مقترحات القرارات التي يتم ترشيحها من المستويات الأدنى لرئيس الجمهورية عبر إخفائها في أدراج مدير المكتب.

ونجح حزب الإصلاح بالسيطرة على الهيكل الوظيفي للدولة بشكل شبه كامل من خلال إصدار آلاف القرارات المعلنة وغير المعلنة، والتي لا تلتزم بالقوانين ولا باللوائح وإنما تلتزم بمعيار الولاء الحزبي والخاضعة للتزكيات والتوصيات التي ترسلها قيادات الحزب إلى مدير مكتب رئاسة الجمهورية لترجمتها لقرارات مموهة بختم هادي الذي يجهل الكثير من القرارات التي أصدرت باسمه.

في ذات التوجه عمل حزب الإصلاح إلى الدفع بالقائد العسكري للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في اليمن علي محسن الأحمر لتولي منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والذي تعين فيه في22 فبراير 2016، كما عمل الإخوان على جر هادي للانقلاب على التوافق وإزاحة المهندس خالد بحاح من منصبي نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ليتم تعيين علي محسن الأحمر في منصب نائب رئيس الجمهورية في 3 أبريل من العام نفسه.

الدفع بالأحمر لمنصب نائب رئيس الجمهورية، نائب رئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة كان له الدور الأبرز في تمكين الجماعة من الاستيلاء التام على السلطة، وعلى وجه الخصوص الاستحواذ المطلق على المؤسسة العسكرية والأمنية، وممارسة العبث غير المسبوق فيها، من خلال بناء جيش حزبي وصفه وزير الدفاع بأن 70% منه أسماء وهمية، هذا غير حالة العبث في توزيع الرتب العسكرية للمدنيين من أفراد الجماعة وتعيينهم.